استهداف شرف العراقيات آخر أسلحة الحرب النفسية

د. باهرة الشيخلي
كاتبة عراقية

أثار برنامج تلفزيوني عرضته قناة "آسيا" الفضائية المملوكة للنائبة السابقة حنان الفتلاوي زعم انتشار الدعارة في الجامعات العراقية غضب الشارع العراقي لاستهدافه سمعة المرأة العراقية، التي خرجت بتظاهرة غير مسبوقة في جميع المدن العراقية للمطالبة بحقوق شعبها في وطن حر آمن خال من النفوذ الإيراني ومن الميليشيات المسلّحة التي دربتها إيران.

استهداف المرأة العراقية هو آخر الأسلحة التي يستعملها وكلاء إيران ضد العراقيين وذروة الحرب ضدهم، لكنه سلاح زاد الشرخ بينهم وبين العراقيين

لا يعسر على أيّ إعلامي أو مدقق أن يدرك، بعد مشاهدته للبرنامج، أنه مصنوع خصيصاً لاستهداف سمعة المرأة العراقية، في مجتمع يتصف بالحساسية المفرطة تجاه سمعة الأخلاق والشرف، ولا يرى الكثير من العراقيين أيّ قيمة للإنسان من دون شرفه. ولذلك تعدّ المرأة أساسا لسمعة الأسرة، فالمجتمع، هنا، ذكوري وسمعة الرجل من سمعة امرأته، وليست سمعة المرأة من سمعة زوجها، وإذا استهدفت المرأة في شرفها أضرّت بالأسرة، خصوصا إذا جاءت التهمة من أناس وقورين أو يفترض أنهم ذلك، كرجال الدين من مختلف المذاهب.

جاء هذا الاستهداف ضمن حملة شارك فيها خطباء المساجد والجوامع، وبخطاب يكاد أن يكون موحداً حتى في المفردات المستعملة، ما يفضح أنه توجيه صادر عن جهة بعينها، ومن المؤسف أن يشارك في هذه الحملة مثقفون وشعراء يسيرون في ركب إيران.

ليس غريبا أن تطعن جهات الحكومة الفاسدة بسمعة المتظاهرات العراقيات لأن الأساس يعتمد على البعد الاجتماعي لتلك الجماعة الحاكمة وما تحمله من فكر وقيم تضع المرأة فيه في قوالب تقليدية غابرة. ولأن المجتمع العراقي تراجع قيميا خلال حكم أحزاب الإسلام السياسي وأصبح لقيمة الشرف، اجتماعيا ودينيا، مفهوم يصعب على تلك الأحزاب فهمه، بل هو مناقض لمفهوم جيل الشباب من الجنسين الذي أدرك الحقيقة ولم يقتنع بالصورة التي يعرفها المجتمع عن المرأة، وهي غيابها سياسيا وفكريا وعدم ظهورها أمام الغرباء، فاستغلّت مشاركتها في التظاهرات وكان أسهل ما يمتلكون هو طعنها بسمعتها وشرفها، متوهمين أن الأسر ستمنع بناتها من الاستمرار في التظاهر، لكن النتيجة أن أسر المشاركات في التظاهر لم يبدر منها ردّ فعل سلبي لأنها فهمت المقصد من وراء الإساءة.

شعرت أحزاب الإسلام السياسي أن في مشاركة المرأة دعما معنويًا للشباب، لذلك خططت لكسرها أمام المتظاهرين ليؤدي ذلك إلى انسحابها حرصا على سمعتها، وبذلك تقلّ النسبة العددية المشاركة في الاحتجاجات، ولكن هذه المحاولات البائسة فشلت.

قانونا، إن تجاوز السياسيين العراقيين، من معممين وغير معممين، على أعراض المتظاهرات العراقيات يوقعهم تحت مساءلة قانون العقوبات العراقي رقم 111 لعام 1969، كما أخبرني رجل قانون، حيث أن القذف والشتم يعتبران جنحة، وبهذا فأن أي عراقية تعرّضت إلى التجاوز اللفظي بالشتم أو القذف يحق لها أن تقدّم شكوى جزائية أمام قاضي التحقيق المختص حسب الاختصاص المكاني للجريمة، مع تقديم الأدلة القانونية المعتبرة مثل شهادة الشهود أو لقاءات تلفزيونية مسجّلة أو أدلّة خطية، وستجري المحكمة المختصة التحقيق الأصولي في القضية، وفي حالة ثبوتها بالأدلّة فإنها ستحال إلى محكمة الجنح المختصة التي ستتخذ إجراءات المحاكمة الأصولية، ومن ثمّ إصدار قرار بالحبس ضد من تمّ توجيه الاتهام إليه.

وبالفعل، نظمت نساء عراقيات حملة واسعة في ساحات الاعتصام لتحريك دعاوى قضائية ضد كل من أسهم في الحملة الوضيعة لاستهداف سمعتهن وشرفهن، فأحزاب الإسلام السياسي وميليشياتها ارتكبت ضدهن جريمة التشهير، وهي من الجرائم الماسة بحرية الإنسان وحرمته والتي نصّ عليها المشرّع العراقي في قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969.

هذا الاستهداف هو آخر الأسلحة التي يستعملها وكلاء إيران ضد العراقيين وذروة الحرب النفسية ضدهم، ولكنه سلاح زاد الشرخ بينهم وبين العراقيين بحيث بدأت الأصوات تعلو من جميع ساحات الاعتصام: لا تفاوض مع من خطف الوطن ونهش سمعة بناته.

تفاحة التغيير

علي الصراف
كاتب عراقي

الاحتجاجات العفوية تمتلك قوتها الخاصة. إنها غير قابلة للتأطير. المتأطرون هم الطرف الآخر الذي اختبره الناس ورأوا فشله. حزب الله في لبنان وأمثاله في العراق، ينتسبون إلى إطار. هذا الإطار تحوّل إلى سجن وانتهى إلى فساد.

غياب الإطار منح التظاهرات في العراق ولبنان قوة جامعة وجامحة، لأنه جاء واسعا، ليشمل كل البلد من دون أن يضيق برؤية مغلقة، أو يختنق بانتساب أيديولوجي.

نقطة القوة هذه، تقابلها نقطة ضعف. إنها تُتيح للمتأطرين القدرة على المناورة إن لم يكن في اختيار الحلول، وإنما في التكيّف معها على الأقل.

عندما يتحوّل هادي العامري، مثلا، إلى داعية من دعاة تغيير النظام، فإن على المتظاهرين أن يتحسّسوا خطرا. الشيء نفسه فعله حزب الله في لبنان. هؤلاء يسعون إلى أن يختطفوا التغيير بأن يحتضنوا تفاحته.

غياب الإطار منح التظاهرات في العراق ولبنان قوة جامعة وجامحة، لأنه جاء واسعا، ليشمل كل البلد من دون أن يضيق برؤية مغلقة، أو يختنق بانتساب أيديولوجي

بالعودة إلى هتاف "كلهم يعني كلهم، والسيد واحد منهم"، فإن ما يقصده العفويون هو أن كل أولئك الذين شاركوا في صنع النظام القائم، يجب أن يُستبعدوا من دائرة صنع النظام الجديد.

سوف ترى المعضلة، الآن. فما لم تكن "على إطار ما"، فإنك لن تستطيع طرد "الإطارات" القائمة التي تتحكّم بكل مصادر النفوذ والقوة والقدرة على التحكّم بأسس ومقوّمات النظام.

بمعنى آخر. أنت تريد نظاما رئاسيا، على سبيل المثال. الوضع الراهن سوف يسمح لحسن نصر الله أن يكون هو ناخب الرئيس الجديد، ولسوف يجد مطية ما يمكنها أن تلعب الدور المطلوب.

عندما تذهب إلى الانتخابات، وأنت من دون "إطار" يمثّل الجامع والشامل والوطني يمكنك الثقة به، فإن مطية تابعة للمتأطرين هي التي سوف تفوز.

هل عرفت الآن، لماذا أصبح هادي العامري داعية من دعاة التغيير؟ هل عرفت لماذا لم يشعر حسن نصر الله بالخطر؟ لسان حالهما يقول "اختاروا أي حصان تشاؤون، ولسوف نركبه".

بناء نظام جديد يتطلّب أكثر من مجرد أشخاص يتم اختيارهم على رأس السلطة والوزارات. إنه يتطلب نخبة أكفاء. هذه النخبة لا يمكن جمعها في "العفوية" أو العشوائية الاحتجاجية. يجب أن تلتئم في محيط "جبل أحد" ما، ويجب أن تعرف القوة التي تستند إليها.

هذه القوة نفسها يجب أن تظهر كقوة بالفعل. وأن تمتلك مقدارا من التنظيم والقدرة على توفير "القاعدة المادية" لبناء النظام الجديد.

وجود "إطار"، أو تحويل الحركة الشعبية المناهضة للنظام إلى "حركة منظمة" يمكن أن ينطوي على مشكلات أو مثالب. أحدها أن تعجز عن تمثيل كل الناس أو كل المطالب، أو أن تظهر كقوة تميل هي الأخرى إلى أن تتحوّل إلى حزب أو ميليشيا، كالسائد المراد التخلّص منه.

يقال "ما لا يُدرك كله، لا يُترك جله". مع ذلك فإن إرساء أسس جامعة يظل ممكنا. قيم الديمقراطية الشعبية تتيح بدائل معقولة. ويمكن لـ"مؤسسة" اللجان الشعبية أن تفرز نظامها الخاص الذي يضمن بقاء "الحركة" ضمن الخط العام للتحرك العفوي القائم.

الناس يعرفون ماذا يريدون، ويعرفون ما لا يريدون. كل هذا مكشوف ومعلن. وبذلك فإن "تأطيره" في "مؤسسة" شعبية، يمثلها مُنتخبون، ويتصدرها وطنيون أكفاء، يظل أمرا ممكنا.

هذه "المؤسسة" الشعبية سوف تظل تملك من زخم العفوية الكثير. كما أنها سوف تمثّل تطلعات الحراك العام وغاياته وأهدافه. ولكنها سوف تمتلك القدرة، بما أنها "إطار" واضح المعالم، أن لا تقع "العفوية" تحت أقدام الخبث وثقافة التقية التي يمارسها المتأطرون الآن.

تفاحة التغيير يجب أن تسقط في حضن أهلها لا في حضن أهل النفاق.

إذا ما عجز المتظاهرون عن أن يشكّلوا "الحركة" الشعبية أو "المؤسسة" التي تمثلهم، فإن جهودهم وتضحياتهم سوف تضيع. ولسوف يتم سحق التغيير وتحويله إلى تجربة فاشلة أخرى.

النموذج الذي يقدّمه المتظاهرون الذين يعتصمون بـ"المطعم التركي" أو "جبل أحد" في بغداد، نبيل وجذاب ويملأ النفوس بعاطفية تُدمع العين وتحرّك شغاف القلوب. الشارع نفسه يمتلئ بتلك العاطفية، ومظاهر التضامن بين المتظاهرين، كلها توحي بأننا نقف حيال قوة تستند إلى نسيج اجتماعي خلاق، كان هو النسيج الذي أنتج أعظم الثورات في التاريخ.

لو تمكّن المتظاهرون من اقتحام المنطقة الخضراء في بغداد، أو من السيطرة على المربع الحكومي في لبنان وطرد كل الموجودين فيه، لجاز القول إنه يمكن لإطار مؤسسي جديد أن ينشأ بفعل الأمر الواقع. ولسوف يفرض نفسه بنجاح.

ولكن ما لم يكن ذلك كذلك، فإن "ممثلية" مؤسسية من نوع ما يجب أن تنشأ للأخذ بالتغيير من الاتجاه الآخر.

الاقتحام حلّ. وهو حلّ مثالي، سريع وطاهر، ككل الثورات العظمى في التاريخ. ولسوف يكفي أن يُلقي بالنظام القائم إلى المزبلة دفعة واحدة. وفي المقابل فإن إطارا لحركة شعبية منظمة، حل آخر.

المتظاهرون، على أيّ حال، أدرى بما يستطيعون فعله.

شيء واحد يجب أن يبقى نصب العين دائما: التكاتف للإمساك بعصب النسيج الخلّاق.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

القاعدة الأميركية في ليبيا: الدروس غير المستوعبة

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي تونسي

تصريح وزير الدفاع في حكومة فايز السراج فتحي باشاغا بأنّ المجلس الرئاسي يُرحب بوجود قاعدة عسكرية أميركية على الأرض الليبية، لم يأت من فراغ، وهو تصريح خطير بالنسبة إلى المنطقة المغاربية عامّة وتونس بالتحديد، ولا بد أن يؤخذ على محمل الجدّ.

من البديهيّ أن نستبعد فرضية ارتجال باشاغا لهذه الدعوة العسكرية، لا فقط لأن الأطراف الليبية المتحاربة متشابكة سياسيا وعسكريا وماليا مع أطراف إقليمية نافذة، وبالتالي فأي خطوة قولية أو فعلية لا بد أن تُدرس ضمن مظلة سياسية واسعة، ولكن أيضا لأنّ واشنطن تدرس منذ مدّة غير قصيرة سيناريوهات التدخل العسكري في ليبيا ضمن إطار ليبي معيّن، خاصة بعد أن تفاقم دور بعض القوى الإقليمية بشكل لافت.

ومن البديهي أيضا ألّا نستغرب توثبا أميركيًا على الساحة الليبية بشكل أكثر وضوحا وترسّخا، ذلك أن واشنطن التي تستعين بقاعدة عسكرية رسمية للأفريكوم في جيبوتي مع جيوب عسكرية لها في أكثر من عاصمة أفريقية، والتي أقدمت على توجيه ضربات صاروخية إلى مُعسكرات لتنظيم داعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى في الجنوب الليبي، لن تتردد في رسملة وجودها العسكري في ليبيا طالما أنّها رأت في هذا الأمر ضرورة ومنفعة.

في العُمق لن تترك واشنطن الساحة الليبية شاغرة لممثّلي باريس وبرلين وروما، الذين أثثوا مؤتمر برلين وصاغوا قرارا دوليا لوقف إطلاق النار ووضعوا آلية 5+5 لتثبيت الهُدنة الهشة، وما كان لهم أن ينجزوا كل هذا لولا سعيهم الحثيث لاستقدام سريع لملف إعادة الإعمار ووضعه على طاولة المفاوضات وتقسيم الكعكة الليبية وفق المواقع والمواقف.

وفي أبجديات السياسة لدى الولايات المتحدة لن تسمح واشنطن لأنقرة بالاستفراد بحقول الغاز الطبيعي في السواحل الليبية لاسيما عقب ترسيم الحدود البحرية، ولن تقبل باحتكار تركي لنقل الغاز الليبي إلى أوروبا، إلا إذا كان لأميركا خراج الاتفاق وفاتورة الموافقة والإقرار.

أما في ظاهر الأمور، فإن المجلس الرئاسي يسعى إلى واجهة إقليمية ودولية قوية، للإقرار بشرعيته المهترئة في مقابل الشرق، مُدركا أنّ أنقرة التي تخسر الأرض والعتاد في الشمال السوري، وواشنطن التي تخسر الموقع والحلفاء في سوريا وأفغانستان، ستجدان في الجغرافيا الليبية ما يردّ شيئا من الهيبة المفقودة في الحدائق الخلفية المشتعلة.

ضمن الحسابات السياسية للمجلس الرئاسي، سعي إلى إبراء الذمّة من تُهمة الاستناد إلى المجموعات الإرهابية، ورغبة في تعديل ميزان القوى العسكري في ظل الوجود الروسي المتزايد في ليبيا، وحرص على إحداث هوّة سياسية وإستراتيجية في

المشهد في ليبيا يتدحرج بسرعة من الإقليمي إلى الدولي، وحالات استدعاء القوى الدولية ما هي إلا فائض في طلب الشرعية الخارجية في ظل شرعية محلية مهترئة ومنقوصة

التقارب الإماراتي السعودي الأميركي (لاسيما عقب خطاب وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في الرياض)، تكون بدايته الأساسية في ليبيا ومُخرجاته في الخليج العربي، أو هكذا يُخطط المجلس الرئاسي.

أما أميركيًا، فإن استبدال جغرافيا الانسحاب في أفغانستان بجغرافيا الاجتذاب في ليبيا، سيكون له دور أساسي في إسكات الأصوات المعارضة والتي تعتبر أن سياسة دونالد ترامب أخذت منحى الهروب والتخلّي عن الأصدقاء في الشرق الأوسط وتركهم وحيدين أمام الخطر الإيراني والإسلامي الأفغاني. لاسيما وأن التموقع العسكري في أفريقيا، يتناسق مع الجهود الأميركية في محاصرة المارد الصيني في القارة السمراء، ويتناغم مع تمثّل واشنطن للإرهاب النائم والممتد من منطقة الساحل الأفريقي إلى السواحل الأوروبيّة.

ولكن ما فات المجلس الرئاسيّ من هذه الخطوة المتهورة أن واشنطن لم ولن تضع بيضها السياسي في سلّة واحدة مهما كان عنوانها، لاسيما زمن الحرب الأهلية وتنازع الشرعيات السياسية، وأن المجلس الرئاسي لن يكون أكثر حظوةً وثقلًا استراتيجيًا من أكراد سوريا أو من حمائم أفغانستان، والذين تركتهم أميركا لمصيرهم بعد أن اختل حساب البيدر مع موازين الحقل.

وما فاته أيضا أنّ الموقف التونسي والجزائري والمغربي من المشهد الليبي لن يبقى على الحياد القائم، في حال رأت هذه العواصم قواعد عسكرية أميركية كبرى قُرب حدودها، لا فقط لأنّ استدعاء واشنطن سيُعتبر خطوة خارج التوافق المغاربي، بل لأن القواعد العسكرية الأميركية هي استجلاب للعمليات الإرهابية واستدعاء للتنظيمات التكفيرية إلى المنطقة المغاربية برمّتها، وما الصومال والعراق وأفغانستان وباكستان ببعيدة عنّا.

المشهد في ليبيا يتدحرج بسرعة من الإقليمي إلى الدولي، وحالات استدعاء القوى الدولية ما هي في المحصلة إلا فائض في طلب الشرعية الخارجية في ظل شرعية محلية مهترئة ومنقوصة، وعلى عكس ما يتوهّم المجلس الرئاسي فإنّ المشهد ذاهب نحو الاستعصاء العسكري والدبلوماسي والاقتصادي والسياسي، وكلما حلّ الاستعصاء حلّت معه حلول التقسيم الجغرافي وتقاسم الثروات والنفوذ.